المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 20-12-2006
الصفحـات : 65
العـــدد : 14058
المسلسل : 448

لا.. لإقالة حكومة «حماس»

عادل بن زيد الطريفي

ليس هناك شك، بأن الرئيس محمود عباس قد قام بكل ما يستطيع لحل هذا المأزق السياسي، وحاول بشتى الطرق أن يقنع قادة «حماس» بتشكيل حكومة وحدة وطنية، أو القبول بصياغات مختلفة قد تساهم في رفع الحصار الدولي المفروض، ولكن حركة «حماس» تصرفت بمنتهى الحزبية المتعنتة ورفضت كل المقترحات. لست أقول هذا لتبرئة ساحة «فتح»، ولكن يجب أن نكون صرحاء في التعاطي مع الأزمة الحالية.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 20-12-2006 العـــدد : 14058
الصفحـات : 65 المسلسل : 448

■ الأراضي المحتلة في أزمة خانقة، فالمسلحون من كل التيارات والأحزاب يملأون الطرقات، والصدام السياسي وصل إلى أقصى درجاته، وخلال أسبوع واحد ادعت «حماس» أن رئيس وزرائها تعرض لحادثة اغتيال أثناء عودته عبر معبر رفح الحدودي مع مصر، ثم طالبت عناصر منها برأس محمد دحلان - القيادي الفتحاوي - ، ثم شهدنا منذ يوم الأحد عراكاً بين المسلحين في مجمع الوزارات، ومحاولة مزعومة أخرى لاغتيال محمود الزهار. أصوات عربية تنادى بحل الأزمة وتخفيف التوتر في قطاع غزة، ولا أدري ماذا يوسع الأمين العام للجامعة العربية أن يفعل: هل يذهب للسودان من أجل دارفور، أو يبقى في لبنان، أو يدرك الفلسطينيين قبل أن يقتلوا بعضهم البعض تنافساً على كرسي الوزارة. والكل يأمل أن تنجح مبادرة الفصائل الفلسطينية الأخرى في إيقاف الاقتتال الفتحاوي/الحمساوي.

بيد أن هذا الذي يجري ليس كله شراً، بل في بعضه صلاح قد يفيد تطور العملية السياسية في المنطقة. صدق أو لا تصدق .. قد يكون صراع الحركات الإسلامية السنية/الشيعية المكشوف على الحكم ابتداء من بغداد، ومروراً ببيروت، وقطاع غزة، وانتهاء بمقديشو، أمراً ضرورياً لإنزال هذه الحركات من موقع القداسة والحصانة التي وضعت فيها طوال العقود الثلاثة الماضية. فرجل الشارع البسيط في العالم العربي الذي يذهب لكي يصوت لمرشحين إسلاميين ينجرف تحت الدعاية الدينية في المساجد. ومن الدعاة الحركيين لأجل أن يصوت لمرشحي الحركات الإسلامية، وهو انتقال بسيط عما كان الحال عليه في الخمسينيات والستينيات حينما كانت الجماهير الشعبية تؤيد الأصوات القومية والاشتراكية التي كانت ترفع لواء تحرير الأراضي المحتلة، ومقارعة الدول الإمبريالية. كل ما تغير هو أن الإسلاميين استبدلوا القوميين واليساريين واستخدموا ذات الهيكل الأيدلوجي. اليوم يحتاج الفرد العربي أن يرى الإسلاميين كطلاب سلطة. وبأنهم مستعدون للقيام بأي شيء من أجل الاستمرار في الحكم، حتى ولو تطلب ذلك منهم الدخول في حرب أهلية داخلية، ويكفيك تصريح الوزير الزهار بأن أي دعوة لانتخابات مبكرة هي «دعوة للانقلاب»، و«وصفة للحرب الأهلية». ومن هذا المنطلق يجب أن تتجنب القوى السياسية الأخرى انتزاع الحكم منهم بغير الوسائل الديمقراطية. منذ التسعينيات والإسلاميون يلمحون - بنوع من التهديد - أن انزلاق الجزائر إلى العنف الذي راح ضحيته قرابة ١٦٠ ألف إنسان بريء كان بسبب انتزاع الانتخابات منهم.

اليوم، يجب أن لا تعاد أخطاء الماضي، فإذا كانت «حماس» قد فازت بأصوات الشعب الفلسطيني فإن لها الحق أن تستمر حتى تأتي الانتخابات في موعدها سواء أغضب ذلك الأمريكيين أو الأوروبيين. أما الخيار الآخر فهو أن تقبل حركة «حماس» طواعية إقامة انتخابات مبكرة، أو الدخول في حكومة وحدة وطنية. وبالنسبة للحصار المفروض فإن على الشعب الفلسطيني أن يتحمل ذلك كنتيجة واقعية لاختياراته، أو يطلب من ممثليه في المجلس المطالبة بانتخابات مبكرة. وإذا ما استمر الوضع هكذا دون تدخل، فإن الناخب لن يكرر خطأه ثانية فسيكون قد تعلم الدرس قاسياً.

ليس هناك شك، بأن الرئيس محمود عباس قد قام بكل ما يستطيع لحل هذا المأزق السياسي، وحاول بشتى الطرق أن يقنع قادة «حماس» بتشكيل حكومة وحدة وطنية، أو القبول بصياغات مختلفة قد تساهم في رفع الحصار الدولي المفروض، ولكن حركة «حماس» تصرفت بمنتهى الحزبية المتعنتة ورفضت كل المقترحات. لست أقول هذا لتبرئة ساحة «فتح»، ولكن يجب أن نكون صرحاء في التعاطي مع الأزمة الحالية. لولا فساد وانقسام حركة «فتح» لما فازت «حماس» بالأغلبية في الانتخابات. الرئيس أبو مازن لا يتحمل أوزار المرحلة السابقة، فتركة الراحل أبو عمار هي سبب رئيسي لهذه الأزمة الحالية، فهو أدار البلد بطريقة فردية سلطوية، وكرس الحزبية والفشل الإداري، وكان مسؤولاً عن عسكرة الانتفاضة الثانية، وأخيراً أضاع فرصة ذهبية للسلام حينما تلكأ في قبول مقترحات كلينتون. لكن الخطأ الكبير الذي تسبب به هو أن نظام الرئاسة ونظام الانتخابات الفلسطينية رُسما بالشكل الذي يعزز هيمنته، ولهذا فإنه حينما أقيمت انتخابات نزيهة تحت إشراف مراقبين دوليين ذهبت الصلاحيات كلها للحزب الفائز. وأصبحت المعادلة رئيساً مفتقراً للصلاحيات باستثناء الشكلي الأساسي منها، وحكومة بيدها كل مفاتيح السلطة.

إن دعوة الرئيس محمود عباس لإجراء انتخابات حكومية وتشريعية في آن واحد هي خطوة دستورية وذكية. هو أراد أن يضع رئاسته بشكل طوعي لاختبار

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 20-12-2006 العـــدد : 14058
الصفحـات : 65 المسلسل : 448

الشارع، وطلب من «حماس» أن تفعل ذلك أيضاً. ولكن رغم ذلك أعتقد أن على الرئيس أبو مازن أن يكون حذراً في التعامل مع الأزمة الراهنة. فهناك عناصر في «فتح» غير ديمقراطية، وقد تدفع نحو التصعيد غير المبرر باتجاه إقالة حكومة «حماس»، أو حتى الانقلاب عليها. صحيح، أن هناك تذمراً شعبياً من الحصار، ومن استئثار «حماس» بكامل السلطة، ولكن ما يزال الشارع الفلسطيني قريباً من الحالة التي كان عليها نهاية العام الماضي حين أجريت الانتخابات البلدية. وقبل أن أشرح الأسباب التي تدعوني للتمسك ببقاء حكومة «حماس» حتى ولو رفضت إقامة حكومة وحدة وطنية سأحاول عرض المشهد الفلسطيني على القارئ من خلال الاستفتاء الأخير الذي أصدره المركز الفلسطيني للبحوث المسحية (www.pcpsr.org)، وألتقط من هذا الاستفتاء أهم نتائجه:

- نسبة تصل إلى ٤٨٪ توافق على ضرورة استقالة الحكومة و٤٧٪ يعارضون ذلك، ولكن أغلبية من ٦١٪ تؤيد إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة و٣٧٪ يعارضون ذلك.

- لو جرت انتخابات تشريعية مبكرة اليوم لحصل حماس على ٣٦٪ من الأصوات وفتح على ٤٢٪ و١٢٪ تذهب للقوائم الأخرى و١٠٪ لم يقرروا بعد.

- أغلبية تصل إلى ٥٦٪ تتفق مع الرئيس وحركة فتح في أن للرئيس الحق في الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة و٣٨٪ يتفقون مع حركة حماس في أنه لا يحق للرئيس الدعوة لانتخابات مبكرة.

ولكن ماذا لو أجريت انتخابات فلسطينية اليوم كما يطالب أبو مازن ؟

قد تدفعنا الأرقام السابقة للتصديق أن بوسع الرئيس أبو مازن وحركة «فتح» الفوز. ولكن الاستفتاء يحمل معه أرقاماً أخرى ليست في صالح الانتخابات المبكرة - خصوصاً إذا ما رفضتها «حماس» -. فبحسب نتائج الاستفتاء فإنه لو ترشح الرئيس أبو مازن في مقابل رئيس الوزراء إسماعيل هنية، فإن عباس سيحصل على ٤٦٪ من الأصوات وهنية على ٤٥٪. ليس هذا فحسب، فقد انخفضت نسبة الرضا عن أداء الرئيس محمود عباس بشكل كبير حيث تراجعت من ٥٥٪ قبل ثلاثة أشهر لتصل إلى ٤٠٪ اليوم. هل بوسع الرئيس أبو مازن أن يخاطر باستخدام صلاحياته لفرض الانتخابات على حماس؟ .. الأرقام السابقة تفيد بأن هنالك انقساماً واضحاً في الشارع الفلسطيني وأن أي محاولات لاتخاذ خطوات من جانب واحد - حتى ولو ساندتها قوى دولية - ستخل بالتوازن السياسي بين الفصائل. أنت لا تستطيع أن تفرض الانتخابات على ما يقارب من نصف الشعب، ثم لو قررت «حماس» المقاطعة كما تهدد - وهو تصرف غير مسؤول ولكنه غير مستبعد على الحركة - فإن ذلك يعني انهيار السلطة الفلسطينية.

نحن نعرف بعض ما تخطط له حركة «حماس»، هم يدركون أن استمرار الوضع هكذا لن يكون ممكناً، وأن عليهم أن يرضخوا في نهاية المطاف لحكومة وحدة وطنية تشارك فيها جميع الفصائل، ويكون رئيسها شخصية مستقلة. ولهذا فإن بعض الصقور في الحركة - لاسيما خالد مشعل ومحمود الزهار - يتمنون لو يحدث انقلاب سياسي أو عسكري على حكومتهم المنتخبة ديمقراطياً، فعند ذلك يستطيعون أن يتحللوا من كل الضغوط، وأن يباشروا الأزمة عبر تهميش مؤسسات السلطة، وتكوين دولة داخل الدولة تماشياً مع نموذج مقاومة حزب الله في لبنان. وليس من المستغرب أن يصعد بعض القادة في «حماس» ويتحدوا سلطات الرئيس أبو مازن، لأنهم يرغبون في الاحتفاظ بسلاح المقاومة الذي يكفل لهم الشرعية في الشارع، وهم واثقون من استمرار الدعم الإيراني/السوري لهم. وإذا ما نجحت خطتهم وأطاحت «منظمة التحرير» بحكومتهم فعند ذلك يكون بوسعهم تحديد الاتجاه الذي ستسلكه الحركة عبر الوعد الذي تقدم به خالد مشعل في رمضان الماضي بإقامة دولة فلسطينية - من طرف واحد - بحلول العام ٢٠١٠.

لماذا يجب عدم إقالة حكومة «حماس»؟

إن من المهم أن يتصرف الرئيس عباس بطريقة تنفي الاتهام الذي دائماً ما تردده الحركات السياسية الإسلامية من أنها مستهدفة، وبأنها محرومة من ممارسة حقوقها الديمقراطية، فالنموذج الفلسطيني في غاية الأهمية ليكشف في العالم العربي حقيقة هذه الحركات، ومدى التزامها ومسؤوليتها أمام ناخبيها. فإذا ما فشلوا في إدارة الأمور بصورة ديمقراطية فإن الناخب قد يتعلم الدرس مستقبلاً أمام صندوق الاقتراع.

بيد أن المهم من الزاوية الفلسطينية هو أننا نحتاج لوجود حركة «حماس»، فالحركات السياسية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 20-12-2006 العـــدد : 14058
الصفحـات : 65 المسلسل : 448

الإسلامية لن تزول بالتهميش أو الإقصاء في الساحة السياسية العربية، ولكن يمكن تحويل الأقل تشدداً منها إلى نسخ متعايشة مع المجتمع المدني، والحياة الديمقراطية. وخير وسيلة لصنع ذلك هو وضعها تحت الاختبار، ورغم ما نشاهده من التمنع (الوثوقي) بادعاء المبادئ والثوابت سرعان ما تتنازل تلك الحركات بالتدريج تحت ضغوط اللعبة السياسية. وحركة «حماس» لم تشذ عن القاعدة، وبالرغم من الدعاية التي يرددونها من أن الحصار سيرفع عنهم لو اعترفوا بدولة إسرائيل هو غير صحيح. فقد قدمت «حماس» خلال السنة الأخيرة جملة من التنازلات، والتي بالرغم من عدم بروزها للعلن تعتبر مهمة في مسار تطويع الحركة وتدجينها لتكون جزءاً من الحياة السياسية الديمقراطية، فالحركة أقرت في اجتماعات القاهرة (٢٠٠٥) المشاركة السلمية في الحياة السياسية بعد امتناع دام ١٢ عاماً، وأقرت مبدأ الانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبدخولهم في الانتخابات ولعبة السلطة أقروا ضمنياً باتفاق أوسلو الذي شرعت السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في إطاره. الأهم من كل ذلك، هو أن الحركة عدلت أول مادة في دستورها وهو أن هدفها إقامة الدولة الإسلامية على كامل التراب الفلسطيني، فقد صرحت الحركة من خلال أهم قادتها عن قبولها بدولة ضمن حدود ١٩٦٧. وهذا تحول مهم ويعكس تنازلاً كبيراً في طموحات الحركة. أضف إلى ذلك ما باتت رموز «حماس» تقترحه من إقامة هدنة طويلة الأمد. ورغم أن الإسرائيليين قد لا يقبلون ذلك، إلا أن هذه الخطوة تعني تجميد الحركة لأعمالها المسلحة ضد إسرائيل. وهو أمر عكست «حماس» التزاماً به من جانب واحد. وقد لا يعجب الكثير من المحبين لـ «حماس» أن نقول ذلك ولكنها تخلت بعد فوزها بالانتخابات عن تنفيذ عمليات داخل الأراضي المحتلة. ثم إن الحركة وعلى الرغم من عدم اعترافها بإسرائيل فإنها تتعامل مع المسؤولين الإسرائيليين، ولها صلات بالاتحاد الأوروبي معروفة. ولم يتوانَ قادتها عن الذهاب مباشرة إلى موسكو لطلب الدعم، ولو أتيحت لهم عواصم أخرى - هي بنظر البعض عدوة للفكرة الإسلامية - لما تأخروا.

وأخيراً وليس آخراً، أثبتت المفاوضات التي أجراها الرئيس محمود عباس مع إسماعيل هنية عن إمكانية تغيير مواقف الحركة في ملفين: أحدهما ملف الجندي الإسرائيلي الأسير، والآخر «اتفاق التقاط الثماني»، وبالرغم من أن خالد مشعل يضغط من السوريين قد قام بإفشال الاتفاقين، إلا أنهما قدما أدلة على تأثر الحركة بالضغوط الداخلية، والحصار الخارجي. على سبيل المثال احتوت «اتفاقية التقاط الثماني» - التي نشرتها لاحقاً جريدة الأيام في ٢٢ سبتمبر - على نقاط قد تعتبر تنازلات كبيرة من حركة مثل «حماس»، فالاتفاقية تضمنت إقرار حكومة الوحدة الوطنية المستقبلية التي ستشارك فيها «حماس» بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها السلطة الفلسطينية. وليس هذا فحسب، بل وتخويل الرئيس أبو مازن من تقديم مبادرة وطنية للسلام تقوم على أساس المبادرة العربية للسلام - التي دشنها الملك عبدالله بن عبد العزيز - .

إن بقاء حكومة «حماس»، أو أخذ قبولها الطوعي في حكومة وحدة وطنية بديلة هو الخيار الديمقراطي المطلوب. وإذا كان الرئيس أبو مازن يريد إحراج حركة «حماس» فالأفضل لو كان طلب استفتاء شعبياً يطرح الثقة في رئاسته، وآخر يطرح الثقة في الحكومة، ويكون غير ملزم لأي طرف إلا إذا أقر المجلس التشريعي ذو الأغلبية «الحمساوية» عليه. إن قيام حكومة وحدة وطنية حتى ولو كانت «حماس» تمثل الأغلبية فيها ستنجح، وكل المخاوف التي يذكرها البعض في «حماس» من أن الأمريكيين والأوربيين لن يقبلوا بمشاركة «حماس» ما لم تصرح باعترافها بإسرائيل هو غير صحيح كذلك، ففي مقابلة أجراها مركز الأزمات الدولية مع سياسي أمريكي سابق ولكنه نافذ - رفض الإفصاح عن اسمه - قال بأننا: سنعمل على قبول أي حكومة وطنية فلسطينية حتى ولو كانت «حماس» جزءاً منها، ما يهمنا هو أن لا يتم التنكر للاتفاقات السابقة المبرمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

تذكروا، أننا لسنا نريد إقصاء «حماس» أو أي فصيل عن الساحة السياسية، وإنما الهدف رفع الحصار واستئناف عملية السلام للوصول إلى هدف الدولة الفلسطينية المستقلة. إذا أبعدت «حماس» بطريقة غير دستورية، أو غير ديمقراطية فإن ذلك يعني أننا نعيد الأوضاع إلى خانة الصفر ثانية، وسنقضي على أي فرصة للوصول إلى حلول سلمية تكفل للفلسطينيين حلم الدولة.

altoraifi@alriyadh.com